تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

العدد الرابع (١٣) - السنة الثالثة - شوال ١٤٠٨ هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث

■ الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والمهتمّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام.

■ الآراء المنشورة لا تعبّر عن رأي النشرة بالضرورة.

■ ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات فنّية، وليس لأيّ اعتبار آخر.

■ النشرة غير ملزمة بنشر كل ما يصل إليها.

المراسلات :

تعنون باسم: **هيئة التحرير**

بيروت ـ بئرالعبد ـ مقابل البنك اللبناني / الفرنسي

ص. ب. ٢٤/٣٤ ـ تلكس ٤٠٥١٢ ـ ت: ٨٢٠٨٤٣

تراثنا

العدد الرابع [١٣] / السنة الثالثة/ شوّال ـ ذوالقعدة ـ ذوالحجّة ١٤٠٨ هـ . ق.

الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث.

الكمّية: ١٠٠٠ نسخة.

قيمة الإشتراك السنوي في نشرة تراثنا ١٥ دولاراً داخل لبنان ، و٢٥ دولاراً في البلاد العربية وأوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكيتين واستراليا . بضمنها أجور البريد المضمون .

حول تحقيق كتاب «بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية»

السيد علي العدناني الغريفي

«إذا شاعت لك ذِبّ سلاحك»

إنّ في بعض الأمثال العاميّة من الظرافة والنكتة والإشارة إلى مطلب ظاهر وآخر خفيّ ما لا يوجد في الأمثال الفصحى، وهو ـ أعني المثل العامّي ـ وإن كان لا يتجاوز بضع كلمات لكنّه يحتاج إلى عدّة سطور من الشرح والإيضاح، وربّما يكون المثل العامّي من الظرافة والتضمّن لنكتة لطيفة بحيث لا يمكن صياغته باللغة الفصحى وإلّا ذهبت ظرافته وطرافته، ومن تلك الأمثلة هو ماذكرناه في صدر هذه الأسطر، وهو مثل عامّي عراقي ويستعمل أيضاً عندنا نحن عرب إيران.

ومعناه: أنّه إذا شاع بين الناس أنّك ذو شجاعة وقوّة ـ وإن لم تكونا موجودتين أصلاً ـ فحينئذٍ ألقِ أسلحتك فإنّك لاتحتاج إليها، لأنّ شهرتك كافية لأن تهزم العدوّ من دون ما حاجة لاستعمال الأسلحة، ويكفيك ما أُشيع وأُذيع عنك ولن تحتاج إلى مزيد كدٍّ وعناء وجهد وجهاد. وهذا المثل كثيراً ما يصدق علينا ـ نحن المسلمين ـ وينطبق على أفعالنا وسيرتنا بشكل أو بآخر.

إنّ البداية في كل عمل تكون عندنا بوثبة سريعة خاطفة تقطع الأنفاس.. ثمّ بعد فترة قصيرة تأتي حالة التلكّؤ والسير البطيء.. ثمّ بعد ذلك السكون والتوقّف.

مثلاً: هذا صاحب مصنع ينتج بضائع وهي ـأول ما تكونـ في غاية الجودة والإتقان وتضاهي البضاعة الأجنبية، فتحتلّ مكاناً مرموقاً في الأسواق ويقبل عليها الناس، ثمّ بعد مدّة تأخذ بالتنزّل شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى درجة من الرداءة بحيث يعرض عنها الناس ولا يرغب في اقتنائها أحد وربّما ينجرّ الأمر في ذلك إلى توقف المصنع عن العمل كلّياً. وهذا يرجع إلى صاحب المصنع الذي اكتفى بالشهرة الأُولى التي حصلت لمنتوجات مصنعه ثمّ أخذ لا يجيد الصناعة بل يغشّ فيها، فازدياد الطلب عليها ـفي أول الأمرـ بدلاً من أن يكون حافزاً على تحسين البضاعة أو إبقائها على ما هي عليه ـعلى الأقلـ نراه يكون موجباً للانحدار إلى الأخسّ، وهذا بعكس ما تفعله الدول الأجنبية المتقدّمة حيث كلّما يزداد الطلب في الأسواق وتلاقي البضاعة رواجاً وشهرة تزداد إتقاناً و جودة.

وعملنا ذاك هو خلاف تعاليم ديننا وأوامر نبيّنا ـصلّى الله عليه وآلهـ حيث قال: «رحم الله من عمل عملاً وأتقنه»[1] وقال: «رحم الله امرءاً أحسن صنعته»[2].

والظاهر أنّ عدم الإتقان والتهاون في الأُمور لم يقتصر على الصناعات والحرف والمهن، بل انتقلت العدوى حتى إلى المجال العلمي البحت، فلم يعد التأليف والتحقيق ـوخصوصاً الثانيـ بمنأىً عن تلك الحالة آنفة الذكر.

فالتحقيق ـوأخصّه بالذكر لأنّه المقصود من هذه المقالةـ ماعاد تحقيقاً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، بل انتهى به الأمر إلى أن صار عبارة عن نسخة أُخرى للمخطوط إلّا أنّها مطبوعة بالآلة المعروفة وتلك ـأعني المخطوطـ باليد المجرّدة إلّا من القلم، بل أكثر من ذلك.. إنّها نسخة مشوّهة عن الأصل تثبّط العزائم عن مراجعة الأصل، لأنّ المطبوع ظاهرٌ في متناول اليد وهو هو، وبذلك يكون الأصل قد ترك اللّهمّ إلّا في بعض الحالات الشاذّة فيأتي من يحقّق الكتاب ثانية، فيا

---

(١) كشف الخفاء ومزيل الإلباس ١/٥١٣ حديث ١٣٦٩.

(٢) جامع الأُصول ـلابن الأثيرـ ١١/١٨٥ حديث ٨٧١٦.

سوء حظّ المؤلف المسكين الذي يقع كتابه ـ الذي هو عصارة عمره العلمي ـ بيد مَن يسمّى بالمحقّق فيمسخه ويشوّهه ويلعب به فيقلب معانيه وألفاظه ويغلّط الصحيح منه ويحذف ما شاء له أن يحذف من أصل الكتاب ولا عذر له سوى أنّه لم يتمكّن من قراءة كلمة أو لا يعرف معناها،أو أنّها غلط (بنظره السقيم). ناهيك عن المحقّق ذي الاسم المعروف أو اللقب الفخم أو ذي الرتبة العلمية المزعومة، فحينئذ يفعل ما يشاء في الكتاب، واسمه وعنوانه على غلاف الكتاب كافيان لأن يُنظر إلى الكتاب بعين الاعتبار والقبول وإن كان لم يأت بمعجزة فيه و «إذا شاعت لك ذبّ سلاحك». وحسبه أن ينزل الكتاب إلى الأسواق وهو يحمل اسم وعنوان المحقّق كي يكسب به بعض المال أو ينال به أموراً أُخرى تافهة، ويغفل عن محاسبة قد تطاله ـ إن عاجلاً أو آجلاً ـ فتبدي أفعاله كما هي وتضعه أمام القرّاء والناقدين عارياً مجرّداً، كاشفة بذلك عن سوأته للرائين، مبدية ما اقترفه بشأن الكتاب للملأ العلمي.

أقول: فمع ملاحظة هذه الأُمور كلّها، كيف يحصل للإنسان ثقة بما يحقّقه أمثال هؤلاء مع علمنا بما يفعلون من حذف وتصحيف وتحريف وتلاعب بالكتاب؟!

وهذا ـ أعني عدم الثقة ـ هو ما حصل لي بالفعل عندما وقفت على كتاب «بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية» المطبوع في عَمّان/ دار الفكر، بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرّائي، فكانت لي عليه بعض الملاحظات قد أحببت أن أُشير إليها هنا بشكل موجز لا على التفصيل، وما قصدي بذلك سوى أن تكون هذه الملاحظات سبباً للاعتناء بشكل أكثر بتراثنا المجيد والحرص عليه والاهتمام به والقيام بمهمّة تحقيقه وإخراجه بشكل صحيح.

أقول: قد لفت نظري الكتاب المذكور وظننت بتحقيقه خيراً، خصوصاً أنّه قد كتب على غلاف الكتاب بخطّ بارز قد أخذ مكاناً لا بأس به من الغلاف: «حقّقه وقدّم له وعلّق عليه الدكتور إبراهيم السامرّائي»، والدكتور السامرائي

معروف لدى المحقّقين وله يد في عالم التحقيق والتأليف وهو ذو درجة علمية رفيعة (دكتوراه) فحسبت أنّ الكتاب سوف يكون حسب ما يرام من حيث التحقيق والإخراج والتعليق ولكنّي لم أر ما كنت أتوقّعه. وعلى كل حال فإنّي سجّلت بعض ملاحظاتي على الكتاب، وإنّي سوف أُعلّق على الكلمات الثلاث «حقّقه، وقدّم له، وعلّق عليه» حسب الترتيب المذكور على غلاف الكتاب.

فأمّا كلمة «حقّقه»:

فأقول: إذا كان المقصود من التحقيق هو ضبط المتن وتصحيحه وإبرازه بشكل جيّد خالٍ من الغلط فهلمّ معي أيّها القارئ الكريم لنرى ما فعله الدكتور بمتن هذا الكتاب مع العلم بأنّ النسختين اللتين اعتمدهما الدكتور ورمز إليهما بحرفي «ق» و«ط» توجد عندنا مصوّرتهما وقد طبّقنا المطبوعة عليهما فوجدنا اختلافاً كثيراً بينهما وبين المطبوعة، ووجدنا حذفاً كبيراً قد وقع في المطبوعة وهو موجود في المخطوطتين، وما أدري سبب هذا السقط هل هو ناشئ من الغفلة أو عدم الاهتمام والدقّة؟! وإنّي أُشير إلى تلك الاختلافات وما حذف وسقط في المطبوعة، مقدّماً الساقط الذي هو جملة على الساقط الذي هو كلمة.

هذا، مع العلم بأنّي لم يسعني الوقت للمقابلة بين المخطوطتين والمطبوعة من أول الكتاب إلى آخره وذلك لأنّه لم يكن لديّ عزم على تسجيل هذه الملاحظات إلّا بعد أن جاوزت النصف من الكتاب فذكرتها هنا كما تراها ـ إن شاء الله تعالى ـ وكان في نيّتي بعد الانتهاء من النصف الثاني أن أبدأ من أول الكتاب ولكنّي لم أتمكّن من ذلك إذ أنّي أرجعت المصوّرتين إلى أصحابها، فما سجّلته هنا هو ما وجدته من السقط والاختلاف في النصف الثاني من الكتاب فكانت هذه الفروق الكثيرة فكيف لو أنّي عملت على الكتاب بتمامه وكماله؟!

* * *

١ـ جاء في المطبوعة صفحة ١٦٩ سطر ٨: «وما رويتموه لكم ووثقتموه فإنّه مرجوح لامحالة عندنا وعندكم».

والذي في المخطوط: «وما رويتموه لكم ووثقتموه فإنّه مرجوح للتهمة، وما رويتموه علينا ووثقتموه فإنّه مرجوح لا محالة عندنا وعندكم».

٢ـ وجاء في صفحة ١٧٢ من المطبوعة سطر ١٢: «قال: حدّثنا محمد بن القاسم بن زكريّا، قال: حدّثنا أبو حنيفة، عن عطاء، قال: قال ابن عمر...».

وفي المخطوط: «قال: حدّثنا محمد بن القاسم بن زكريّا، قال: حدّثنا عبّاد ابن يعقوب، قال: حدّثنا عفّان بن سنان، قال: حدّثنا أبو حنيفة...».

٣ـ وجاء في صفحة ١٩٤ سطر ٥ من المطبوعة: «والذي يقول لسان الجارودية على هذا: إنّا قد أسلفنا ما يدلّ على ما قال فغريب إذا الأنصار لمّا ديس سعد...».

وفي المخطوط: «والذي يقول لسان الجارودية على هذا: إنّا قد أسلفنا ما يدلّ على خلافه، وإنّ البهت مهين والمغالبة بالقحّة سفالة، وأمّا دليله على ما قال فغريب إذ الأنصار لمّا ديس...».

٤ـ وجاء في نفس الصفحة المذكورة من المطبوعة، السطر الأخير: «وإن يكن بالخطابة فعليٌّ أوْلى به».

وفي المخطوط بإضافة: «وإن يكن بالشعر فعليٌّ أوْلى به».

٥ـ وفي الصفحة ١٩٦ السطر ٢ من المطبوعة: «وبه قام عموده و رست قواعده».

وفي المخطوط بإضافة: «وبه نهض قاعده».

٦ـ وفي الصفحة ٢١٦ السطر ما قبل الأخير من المطبوعة: «ذَكَرَ زيد بن صوحان: زيد وما زيد يسبق عضو منه إلى الجنّة ألا وقد قطع في طاعة الله...».

وفي المخطوط: «ذَكَرَ زيد بن صوحان: زيد وما زيد، يسبق عضو منه إلى الجنّة، فقتل يوم الجمل، فجعلوا الدليل على صواب علي في قتاله أنّ زيداً قتل في

طاعته، قيل لهم : وفي قول النبي -عليه السلام-: (يسبقه عضو منه إلى الجنّة) دليل على أنّ العضو لم يسبق إلى الجنّة إلّا وقد قطع في طاعة الله...».

٧- وفي الصفحة ٢٢٠ السطر ٤ من المطبوعة: «إمّا من دليل العقل أو النقل، فإذا كان الأمر كذا تعيّن في علي...».

وفي المخطوط: «إمّا من دليل العقل أو النقل، وإذا كان الأمر كذا فنقول: الاختيار كما ذكرته ممتنع قطعاً فتعيّن النصّ، وإذا كان الأمر كذا تعيّن في علي...».

٨- وأمّا ما وجدته من اختلاف في الكلمات فقد سجّلتها فكانت كالنحو التالي:

المطبوعة	المخطوطة	السطر	الصفحة
فهوبان	فهذيان	١٦	١٦٣
وقدوم قوم	وقد يتوهّم قوم	٨	١٦٤
لا يوردها أهل النظر	لا يرضاها أصحاب	١٦	١٦٤
رامياً	رأساً	٨	١٦٦
أبوبكر	أبو بكرة	٥	١٦٨
لا يقع سديداً	لا يقع من سديد	قبل الأخير	١٧٦
على الخطأ	كان على الخطأ	الأخير	١٧٨
في تخلّف عنهم	في تخلّف من تخلّف عنهم	قبل الأخير	١٧٩
لبعض الإبرام	لنقض الإبرام	١٨	١٨١
وأورده باستخلافه	وارده باستخلافه	١٨	١٨٢
هذا	هذا محال	١٩	١٨٢
بن أبي الشيخ	ابن أبي الثلج	٦	١٨٤
لو أنّ الشجر	لو أنّ الغياض	٨	١٨٤
المخثلب	المخشلب	١٢	١٩٠

المطبوعة	المخطوطة	السطر	الصفحة
قد أجبت	قد أجبنا	١٤	١٩٢
لحنا	أجبنا	١٣	١٩٣
وروى وأرحامه	وذوي أرحامه	٩	١٩٨
الدعوة	الدعوى	٢	٢٠٣
انا آل عمر	أنا أزعم	٦	٢٠٣
تعارضه	تغار منه	١٤	٢٠٤
الكتب	الكتاب	الأخير	٢٠٤
يداوي الداء	يداوي الداء بالداء	٤	٢٠٦
أيام جهته	أيام حياته	١٣	٢٠٦
أمنكم رسول الله	أمنكم أخو رسول الله	٨	٢١٠
عناء عن رسول حتى	عناء عن رسول الله مني	٢٢	٢١٠
أحد أقر عهد رسول	أحد آخر عهد برسول الله	٦	٢١١
وتعلّق	وتعلّقوا	١٣	٢١١
والذي يقال	مع الذي يقال	٨	٢١٤
في فلوات غرضه	سائراً في فلوات غرضه	٩	٢١٤
لا يحبّ السمين	لا يحب الحبر السمين	١٢	٢١٤
نبوات	ذوات	١٤	٢١٥
مثلين	مثابين	١٩	٢١٧
فلا يخشى	فلا يخلو	١٠	٢١٩
ينادى به المنابر	ينادى به على المنابر	١٤	٢٢٠
بالأشاعرة	بالإمامة	١٦	٢٢٣
أفانين سؤلها	أفانين سؤلها ومأمولها	٤	٢٢٥
وتحدّنا حد الوالد	وتحدّنا عن التضجيع حدّ الوالد	١٩	٢٢٥

٩ـ وأمّا ما احتملنا أنّه غلط ناشئ من الطباعة فلم نأت به أمثال:

المطبوعة	المخطوطة	السطر	الصفحة
استطرت	استقرّت	٢	١٧٦
مع دعوى	منع دعوى	٤	١٧٧
موضع إنجاز	موضع إيجاز	١٥	١٨٠

وغيرها كثير.

* * *

وأمّا كلمة «وقدّم له»:

فالمقدّمة التي أثبتها في أول الكتاب ـعلى اختصارهاـ لم تكن خالية من بعض الملاحظات وهي:

١٠ـ قال في الصفحة ١ تحت عنوان «سيرة المؤلف»:

«لم أجد لدى من ترجم للمؤلف إلّا نبذة يسيرة وهي قولهم: هو أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس، جمال الدين، من فقهاء الإمامية ومحدّثيهم، من أهل الحلّة، عالم بالأدب، له شعر، مصنّف مجتهد، له من التصانيف:

١ـ بشرى المحقّقين، في الفقه.
٢ـ الملاذ، في الفقه.
٣ـ كتاب الكُرّ.
٤ـ الثاقب المسخّر على نقض المشجّر.
٥ـ الازدهار في شرح لاميّة مهيار.
٦ـ حلّ الإشكال في معرفة الرجال (تراجم في رجال الحديث).

وقد أفاد من ترجم له أنّ كتبه تنيف على الثمانين، وقد توفي سنة ٦٧٣ هـ».

أقول: هذا نصّ كلامه نقلته بحرفه، ثم ذكر في الهامش المصادر التي استقى منها معلوماته تلك، وهي: أمل الآمل، والذريعة، والأعلام.

ثم أقول ثانياً: إنّ كلامه ذلك ظاهره يدلّ على تتبّع واسع وعلى بذل جهد مضنٍ يتراءى من خلاله للقارئ أنّ المحقّق قد راجع عشرات المصادر وفتّش في زوايا أُمّهات المراجع فلم يعثر على غير ما ذكره من ترجمة المؤلف، وتلك لعمري دعوى ينكشف زيفها لو وضعناها تحت منظار التتبّع الصحيح والواقع العلمي.

غاية ما في الأمر أنّ المحقّق المذكور قد راجع كتاب «الأعلام» للزركلي وأثبت عبارته بنصّها إلّا كلمتين غيّر وبدّل فيهما ثمّ نقل ما ذكره الزركلي في الهامش أعني أمل الآمل والذريعة [راجع: الأعلام ٢٤٦/١] حتى أنّ المحقّق ـ الدكتور السامرّائي ـ لم يتكلّف عناء مراجعة هذين المصدرين اللذين ذكرهما الزركلي ليرى أنّه هل كان النقل صحيحاً أم لا؟

فمثلاً: لقد ذكر الزركلي في الهامش: الذريعة ١٢٠/٣، والدكتور السامرائي نقله بما هو من غير مراجعة، والحال أنّ في الذريعة ١٢٠/٣ قد ذكر صاحبها اسم كتاب «بشرى المحقّقين» مع ذكر مؤلفه ـ أعني أحمد بن موسى بن طاووس ـ فقط، فكان الأنسب لحضرة الدكتور السامرّائي أن يذكر الذريعة ١٥٠/٣ حيث ورد فيها اسم الكتاب الذي يروم تحقيقه، أعني «بناء المقالة الفاطمية».

وأمّا أمل الآمل فلو كان الدكتور قد راجعه حقّاً لاستفاد منه أكثر ممّا ذكر وعرف أنّ من جملة كتب المؤلف كتاب «الأزهار في شرح قصيدة مهيار» لا «الازدهار» كما ذكره هو.

ثمّ إنّ المحقّق الدكتور السامرّائي لو كان قد بذل أدنى جهد أو أقلّ عناية بأن دار برأسه نحو المكتبة العربية و شخص إليها ببصره لوجد فيها مصادر كثيرة تذكر المؤلف وتشرح حياته وسيرته وكتبه، ولأجل أن أُلفت نظر الدكتور إليها أذكر بعضها المطبوع المتداول عند المحقّقين وغيرهم:

رجال ابن داود: ٤٥، منهج المقال: ٤٨، نقد الرجال: ٣٥، جامع

المقال: ١٤٢، مجمع الرجال ١٦٩/١، رياض العلماء ٧٣/١، جامع الرواة ٧٢/١، أمل الآمل ٢٩/٢، الوجيزة: ١٣، هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين: ٣٠٦، لؤلؤة البحرين ٢٣٥/١، منتهى المقال: ٤٦، مقابس الأنوار: ١٦، ملخّص المقال: ٢٦ و٣٦، نتيجة المقال: ٣٤، إتقان المقال: ٢٢، مستدرك الوسائل ٤٦٦/٣، تنقيح المقال ٩٧/١، مقباس الهداية: ١١٧، سفينة البحار ٩٦/٢، الفوائد الرضوية: ٣٩، الكنى والألقاب ٣٣٤/١، أعيان الشيعة ١٨٩/٣، مصفّى المقال: ٧١، البابليات ٦٧/١، معجم المؤلفين ١٨٧/٢، الأعلام ٢٤٦/١، الحوادث الجامعة: ١٥٢، روضات الجنّات ٦٦/١.

أمّا كتبه فقد ذكرت جملة منها وهي:

١ـ بشرى المحقّقين، في الفقه، ستّة مجلّدات.

٢ـ ملاذ علماء الإمامية، في الفقه، أربعة مجلّدات.

٣ـ كتاب الكُرّ.

٤ـ السهم السريع، في تحليل المداينة أو المبايعة مع القرض.

٥ـ الفوائد العدّة، في أُصول الفقه.

٦ـ الثاقب المسخّر على نقض المشجّر، في أُصول الدين.

٧ـ كتاب الروح، وهو نقض على ابن أبي الحديد.

وهنا يظهر اشتباه آخر للدكتور السامرّائي حيث ذكر في هامش الصفحة ٨٢ عند قول المؤلف: «وقد أشرت إلى ذلك في كتاب الروح» حيث قال الدكتور: «لم يشر من ترجم إلى ابن طاووس إلى كتاب الروح بين مصنّفاته!».

٨ـ شواهد القرآن.

٩ـ المسائل، في أُصول الدين.

١٠ـ عين العَبرة في غبن العترة.

١١ـ زهرة الرياض ونزهة المرتاض، في المواعظ.

١٢ـ الاختيار في أدعية الليل والنهار.

١٣ـ الأزهار في شرح لاميّة مهيار، مجلّدان.

١٤ـ عمل اليوم والليلة.

١٥ـ بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية.

هذه أسماء كتبه التي ذكرها تلميذه ابن داود وقد أضاف إليها السيّد الأمين في «أعيان الشيعة»:

١٦ـ حلّ الإشكال في معرفة الرجال.

وقال: إنّ ابن الشهيد الثاني قد حرّره وسمّاه «التحرير الطاووسي».

١٧ـ ديوان شعر، ذكره ابنه عبدالكريم في بعض إجازاته.

١٨ـ إيمان أبي طالب، ذكره المؤلف في «بناء المقالة الفاطمية».

١٩ـ الآداب الحكمية، ذكره أيضاً في «بناء المقالة الفاطمية».

قال المحقّق في المقدّمة، الصفحة ١١: «وربّما صنع ابن طاووس صنيع ابن أبي الحديد، وذلك أنّه ربّما اجتهد في تفسير عبارة الجاحظ فرواها كما أراد له تفسيره واجتهاده، وهو تصرّف عرض له من جملة من مناقضاته، وقد أشرنا إلى ذلك في حواشينا في أسفل الصفحات».

إنّي لم أر لما ذكر عيناً ولا أثراً، كل ما في الأمر أنّ ابن طاووس ربّما ينقل عبارة الجاحظ تارة بلفظها وأُخرى بمعناها، وليت شعري ما ذنب ابن طاووس إذا كان حضرة الدكتور لم يدقّق تماماً في تطبيق ما نقله ابن طاووس عن رسالة الجاحظ ففاته، ثمّ ادّعى أنّها لا توجد في «العثمانية»... فمثلاً:

١١ـ في الصفحة ٢١١ السطر ١٣: «وتعلّق بالصحيح من الحديث من طرق القوم: انّ عليّاً وبني هاشم لم يبايعوا...» قال في الهامش: «لم أجده في (العثمانية)».

والواقع: أنّ هذا ليس نقلاً لكلام الجاحظ حتى يفتّش عنه في «العثمانية» ثمّ يدّعي عدم وجدانه بل هو كلام ابن طاووس، ومنشأ خطأ الدكتور هو في عدم قراءة المخطوطة قراءةً صحيحة، والأصل هو: «وتعلّقوا

بالصحيح من الحديث من طرق القوم...» لا «تعلّق» أي الجاحظ.

١٢ـ قال ابن طاووس حاكياً عن الجاحظ: «وادّعى أنّ جماعة أسلموا على يده منهم خمسة من أصحاب الشورى وكلّهم يفي بالخلافة، وهم أكفاء علي ومنازعوه الرياسة والإمامة، فقد أسلم على يده أكثر ممّن أسلم بالسيف لأنّ هؤلاء أكثر من جميع الناس».

قال الدكتور السامرّائي في الهامش: «لم أجد لهذه الإشارة في (العثمانية) المطبوعة ولكنّي وجدت في الصفحتين ٥٤ و٥٥ كلاماً في إسلام جماعة ليسوا من أصحاب الشورى».

أقول: ما نقله ابن طاووس موجود في «العثمانية» الصفحة ٣٢ وقد نقله ابن طاووس بلفظه ولكنّ الدكتور لم يكن دقيقاً في الاستخراج فأعلن عن عدم وجوده في «العثمانية» من غير تثبّت.

١٣ـ قال ابن طاووس ناقلاً عن الجاحظ بالمعنى، الصفحة ٥١: «قوله: لو كان لقاء القرن دليل الرياسة لكان النبي مرؤوساً».

قال الدكتور في الهامش: «لم أجد هذا الكلام في (العثمانية) المطبوعة».

والحال أنّه موجود ولكنّه ليس بلفظه، أُنظر الصفحة ٤٥ عند قول الجاحظ: «إنّ كثرة القتل وكثرة المشي بالسيف لو كان أشدّ المحن وأعظم العناء وأدلّ على الرياسة كان ينبغي أن يكون لعليّ... ما ليس للنبي [صلّى الله عليه وآله]».

١٤ـ وقال ابن طاووس ناقلاً معنى عبارة الجاحظ، الصفحة ٥٥: «وإن كانت بعض مباحث عدوّ رسول الله في هذا المقام من كون أميرالمؤمنين إذا ثبتت شجاعته لايلزمه تقدّمه على غيره بها إذ الرئيس لا يباشر القتال».

قال الدكتور في الهامش: «لم أجد النصّ الذي ألمح إليه المصنّف في العثمانية ولعلّه اجتهد ممّا وجده في جملة ما أورده الجاحظ في العثمانية».

أقول: قاله الجاحظ في الصفحة ٤٦ من «العثمانية» بكلام طويل

وتلاعب بالألفاظ، راجعه عند قوله: «وإذا ثبت أنّ رئيس العسكر وأشباهه قد ثبتت لهم الرياسة استحقّوا التقديم بغير التقدّم والمباشرة... إلى آخر كلامه».

١٥ـ وكذلك صرّح بعدم وجود ما نقله المصنّف عن كتاب «الاستيعاب» في الصفحة ١٥٣ عندما خلط المحقّق بين النقل وبين كلام المصنّف، قال المصنّف: «قال أبوعمر: هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد لصحّته وثقة قلبه؟ [والصحيح: نقلته] وهو يعارض ما ذكر عن ابن عبّاس في باب أبي بكر، والصحيح في أمر أبي بكر أنّه أول من أظهر الإشارة إلى طريق الرواية في باب أبي بكر...».

والنقل هو إلى قوله: «أول من أظهر» وهو موجود في «الاستيعاب» المطبوع بهامش الإصابة ٢٨/٣، وأمّا باقي الكلام ـ أعني «الإشارة إلى طريق الرواية في باب أبي بكر» ـ فهو كلام المصنّف، وكان على المحقّق أن يجعله رأس سطر جديد فلم يفعل لظنّه بأنّه من كلام صاحب «الاستيعاب» ثمّ ادّعى عدم وجوده في «الاستيعاب».

فهذه نماذج قد أتيت بها ليُعلم أنّ ما ادّعاه الدكتور ـ من عدم وجود ما نقله ابن طاووس عن الجاحظ وغيره ـ لم يكن دقيقاً.

وأمّا «علّق عليه»:

إنّ ما علّقه الدكتور على الكتاب والذي سجّله في هوامشه المسطورة في أدنى الصفحات وإن كان قد تبيّن حاله ممّا مرّ ضمناً لكنّي أودّ أن أُشير إلى بعض تعليقاته بشكل مستقلّ فأقول:

١٦ـ قال الدكتور معلّقاً على ما نقله ابن طاووس عن الروحي [الصفحة ٤٠]: «جاء في اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٤١/٢: إنّ هذه النسبة إلى روح بن القاسم واشتهر بها أبو محمد عبدالله بن محمد بن سنان بن سعد السعدي الروحي، بصري، ولي قضاء الدينور، يتّهم بوضع الحديث، وقيل له الروحي

لإكثاره الرواية عن روح بن القاسم...».

أقول: إنّ الروحي المذكور هو علي بن محمد بن أبي السرور الروحي أبو الحسن، صاحب كتاب «بُلغة الظرفاء في ذكرى تاريخ الخلفاء» المطبوع في مصر، وينقل عنه طائفة من المؤرّخين وغيرهم أمثال ابن خلّكان في وفياته وابن الفوطي في تلخيص مجمع الآداب، ومنهم المؤلف ابن طاووس، وتوجد لمحات عن حياة الروحي في أول كتابه المذكور.

١٧ـ وعلّق الدكتور السامرّائي على ابن السمعاني ـ المنقول عنه في الكتاب ـ الصفحة ٤٣ قائلاً: «ابن السمعاني صاحب الأنساب وهو عبدالكريم بن محمد بن منصور اليمني السمعاني المروزي، المتوفى سنة ٥٦٢ عن الأعلام ١٧٩/٤.

أقول: إنّ ابن السمعاني المنقول عن كتابه هو جدّ صاحب «الأنساب» الذي ذكره السامرّائي، وهو ـ أعني ابن السمعاني الجدّ ـ منصور بن محمد بن عبدالجبّار بن أحمد بن محمد، أبو المظفر ابن الإمام أبي منصور ابن السمعاني، ولد في ذي الحجّة سنة ٤٢٦، وهو أحد أئمّة الحديث، وقد سمع من أبيه وجماعة، منهم: أحمد بن علي بن الحسين الكراعي ومحمد بن إسماعيل الاسترابادي.

أُنظر: البداية والنهاية ١٥٣/١٢، وشذرات الذهب ٣٩٣/٣، والنجوم الزاهرة ١٦٠/٥، وطبقات الشافعية ٣٣٥/٥، وكتابه الذي ينقل عنه هو «مناقب الصحابة» مخطوط.

١٨ـ وقال السامرّائي في هامش الصفحة ٤٩ مترجماً لابن المغازلي: «جاء في اللباب في تهذيب الأنساب ٢٣٩/٣، في المغازلي: إنّ هذه النسبة إلى المغازل وعملها، اشتهر بها جماعة منهم: أبوجعفر محمد بن منصور الغروي المغازلي، بغدادي، كان عبداً صالحاً، يبيع المغازل، روى عن بشر بن الحارث، وروى عنه محمد بن مخلّد العطّار».

أقول: فليكن صاحب «اللباب» قد نقل ذلك، ولكن من أين عرف الدكتور أنّ هذا المذكور هو ابن المغازلي المترجَم وهو بنفسه ينقل عن

صاحب «اللباب» أنّ المشتهر بهذه النسبة جماعة؟!

ليت شعري هل استخرجه الدكتور باليانصيب؟!

إنّ ابن المغازلي المترجَم هو أحد حفّاظ الحديث المشهورين المعروفين عند أهل الفنّ، غير منكور ولا مجهول، وكتابه «المناقب» مطبوع عدّة مرّات وهو في متناول اليد، وقد حقّقه الشيخ محمد باقر البهبودي، وطبع في طهران من منشورات المكتبة الإسلامية، وفي بيروت من منشورات دار الأضواء.

وابن المغازلي هذا هو الحافظ أبو الحسن أو أبو محمد علي بن محمد، الشهير بابن المغازلي الواسطي، وهو مؤرّخ واسط وخطيبها، ثمّ انتقل إلى بغداد في أواخر عمره وبها توفي سنة ٥٣٤ هـ، روى عن جماعة غفيرة من الرواة والمحدّثين منهم: أبو الحسن علي بن عمر بن عبدالله القاضي الشافعي، وأبو طاهر محمد بن علي بن محمد البيّع البغدادي الشافعي، وأبو غالب محمد بن أحمد بن سهل النحوي الواسطي الشافعي، وأبو بكر محمد بن عبدالوهّاب بن طاوان الشافعي الواسطي.

كما قد روى عنه آخرون منهم: ابنه أبو عبدالله محمد القاضي بن علي بن محمد بن الطيّب الجلّابي، المعروف كأبيه بابن المغازلي، المتوفى سنة ٥٤٢، ومنهم أبوالقاسم علي بن طرّاد الوزير البغدادي، وأبو المظفّر عبدالكريم بن محمد المروزي الشافعي الشهير بابن السمعاني، المتوفى سنة ٥٦٢، صاحب كتاب «الأنساب» فإنّه يروي عن ابن المغازلي المذكور بواسطة ولده القاضي أبي عبدالله محمد.

ذكره ـ أعني ابن المغازلي ـ السمعاني في الأنساب الصفحة ١٤٦ (طبع مرجليوث) إلّا أنّه قال: غرق ببغداد في دجلة في صفر سنة ٤٨٣ وحمل ميّتاً إلى واسط ودفن بها. كما قد ذكره الزبيدي في تاج العروس ١/١٨٦.

هذا، وقد نقل عنه كثيرون في كتبهم أمثال الذهبي في «ميزان الاعتدال» والهمداني في «مودّة القربى» والقندوزي في «ينابيع المودّة» والحموئي في «فرائد السمطين» وابن حجر العسقلاني في «تبصير المنتبه».

١٩ـ وذكر المصنّف في الصفحة ٥٣: «وروى (ع) [ووضع المحقّق كلمة

(كذا) بعده] بإسناده عن ابن المغازلي...».

وقال الدكتور المحقّق في الهامش: «لعلّ حرف (ع) اختصار لـ (عليه السلام أو عليه الرحمة)، ولكن لم أهتد إلى هذا المدعوّ له وإنّي لأتساءل: أما يكون قد سقط شيء من كلام المصنّف؟».

أقول: لا شيء سقط هنا من كلام المصنّف، ولا هو اختصار لعليه السلام أو عليه الرحمة، ولم يكن الأمر يحتاج إلى هذا التكلّف، بل الأمر ينكشف ببعض الدقّة والتنبّه، فإنّه قد تكرّر النقل من كتاب «عمدة صحاح الأخبار» لابن البطريق الحلّي وحرف (ع) إشارة إلى هذا الكتاب لا إلى (عليه السلام) فإنّ الإمام لا يروي عن ابن المغازلي!!!

٢٠ـ وممّا مرّ يظهر خطؤه أيضاً في هذا الباب ـ في الصفحة ١٠٧ـ عندما قال المصنّف: «روى (ع) عن ابن المغازلي بإسناده المتّصل...».

قال السامرّائي في الهامش: «جاء في (ط) بعد قول المصنّف (روى) حرف (ع) وكأنّه يشير به إلى أبي عمر يوسف بن عبدالبرّ».

أقول: لا أدري ما هو الربط بين حرف (ع) وبين أبي عمر يوسف بن عبدالبر؟! فليس أول هذا الاسم حرف (ع) حتى يرمز إليه بهذا الحرف، والعجب من المحقّق أنّه حذف حرف (ع) من المتن وأشار إليه في الهامش على خطأ! وأعجب منه أنّه في الصفحة ١٥٢ قد حذف حرف (ع) من المتن ولم يشر إليه في الهامش عند قول المصنّف: «ورواه أحمد بن حنبل في أسانيد كثيرة...»، وفي المخطوطة: «ورواه (ع) عن أحمد بن حنبل...» فحذف المحقّق حرف (ع) لا لشيء سوى جهله بمعناه.. والمرء عدوّ ما جهل!!

٢١ـ قال المصنّف ـ الصفحة ٦٩ـ: «ولقد ضرب مقدّم العلماء في زمنه ابن الخطيب الرازي في المثل بأمير المؤمنين...».

قال المحقّق في الهامش: «لم اهتد إلى ابن الخطيب».

أقول: إنّي لم أُرد انتقاد الدكتور لعدم وجدانه ترجمة الرازي هذا وإلّا

فإنّي قد أحصيت الموارد التي أشار في الهامش إلى أنّه لم يهتد إلى معرفتها أو معرفة مظانّها فبلغت ٥٩ مورداً مع أنّها موجودة في مظانّها وتحتاج إلى قليل من الجهد للعثور عليها، ولكنّي أودّ أن أُشير إلى أنّ الرازيّ هذا هو من الشهرة بمكان بحيث لا يجهله من كان له أدنى مطالعة حتى تلاميذ المدارس فضلاً عمّن يعمل في حقل التحقيق والتأليف! والرازي قد ترجم له كثيرون، ويكفي أن يرجع الإنسان إلى كتاب معجم المؤلفين ٧٩/١١ ليقف على أكثر من أربعين مصدراً قد ترجم لفخر الدين الرازي.

وهنا ـ للاختصار ـ أنقل ماذكره ابن خلّكان فقط، فإنّه قال في كتابه وفيات الأعيان ٢٤٨/٤: أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري الطبرستاني الأصل الرازي المولد، الملقّب فخرالدين، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشافعي، فريد عصره، ونسيج وحده، فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل، له التصانيف المفيدة في فنون عديدة منها تفسير القرآن الكريم جمع فيه كل غريب وغريبة.

٢٢ـ قال المصنّف في الصفحة ١٠٩: «إذ النبي ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: برّوا أولادكم بحبّ علي».

وقال الدكتور المحقّق في الهامش: «في ط: بوروا» ثم قال: «لم أهتد إلى تخريج الحديث».

أقول: والعجب أن يصبح الصحيح غلطاً والغلط صحيحاً بسبب عدم فهم كلمة، أو لعدم التمكّن من قراءتها بصورة صحيحة، وإلّا فالحديث مشهور منقول فأبدل المحقّق كلمة «بوروا» إلى «برّوا» وجزاه الله خيراً حيث أشار في الهامش إلى الصحيح!

والحديث قد ورد في عدّة مصادر منها: النهاية لابن الأثير ١٦١/١ مادة (بور) قال: ومنه الحديث «كنا نبور أولادنا بحبّ علي ـ رضي الله عنه ـ» أي نمتحن.

وكذلك قاله الزبيدي في تاج العروس، مادة (بور).

وقال العلّامة محمد طاهر بن علي الصديقي في مجمع بحارالأنوار ١٢١/١ طبعة لكهنو: ومنه الحديث «كنا نبور أولادنا بحبّ علي».

وجاء في كتاب «الغريبين» ـالمخطوطـ للعلّامة أبي عبيد الهروي وكذلك في مناقب عبدالله الشافعي ـالمخطوطـ وفي كتاب «الأربعين» للمولى علي الهروي: ٥٤ ـكل ذلك عن كتاب إحقاق الحقّ المتضمّن تعليقات آية الله العظمى المرعشي النجفي ٢٦٦/٧ـ: قال عبادة بن الصامت: كنّا نبور أولادنا بحبّ علي بن أبي طالب، فإذا رأينا أحداً لا يحبّه علمنا أنّه ليس منّا وأنّه لغير رِشْدَة.

وقد وردت أحاديث كثيرة بهذا المعنى بألفاظ مختلفة نشير إلى ما ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ٢٣٦/١، وقال ابن حيّان: روي عن أحمد بن عبدة، عن ابن عيينة، عن أبي الزبير، عن جابر: أمرنا رسول الله ـصلّى الله عليه وآلهـ أن نعرض أولادنا على حبّ علي بن أبي طالب.

وكذلك أورده أيضاً ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان ٢٣١/٢ طبعة حيدرآباد.

٢٣ـ قال المصنّف في الصفحة ١٢٤: «وأمّا ما يتعلّق بالضحّاك فقد ذكر ابن حبّان ثلاثة بهذا الاسم وضعّفهم وهم: الضحّاك بن نبراس، والضحّاك بن الأهوار، والضحّاك بن حجرة المسبحي».

قال الدكتور السامرّائي في الهامش معلّقاً على ابن حبّان: «يريد كتابه الجرح والتعديل».

أقول: إنّ كتاب «الجرح والتعديل» هو لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧، والكتاب في تسعة أجزاء واسم مؤلفه قد كتب عليه بالخطّ البارز ولا يحتاج في رؤيته إلى نظّارات بل يُرى بالعين المجرّدة فلا يقع فيه اشتباه ـكقراءة المخطوطة مثلاًـ فيُقرأ ابن حيّان، هذا أولاً.

وثانياً: إنّ ابن حبّان ـلا ابن حيّان كما يذكره السامرائي!ـ هو محمد بن حبّان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، المتوفى سنة ٣٥٤، صاحب كتاب «المجروحين» الشهير، وابن حبّان معروف لدى الرجاليّين وأرباب التراجم وكثيراً ما ينقلون عنه توثيقه أو تضعيفه، وكتابه «المجروحين» قد طبع عدّة مرّات في ثلاثة أجزاء بتحقيق محمود إبراهيم زايد.

فقد خلط المحقّق بين الكتابين ومؤلفيهما وقد حسب أنّ ابن حبّان هو مؤلف كتاب «الجرح والتعديل» لذا فكلّما نقل المصنّف ابن طاووس ـرحمه اللهـ عن ابن حبّان سرعان ما هُرِع المحقّق السامرّائي إلى كتاب «الجرح والتعديل» ولمّا لم يجد فيه ما ذكره ابن طاووس أشار إلى عدم اهتدائه في الهامش.

فمثلاً: عند ذكر الضحّاك بن الأهوار ـالصفحة ١٢٤ـ: قال الدكتور المحقّق: «الذي في الجرح والتعديل ٤/٤٦٣: الضحّاك بن يسار، وقال: ضعّفه البصريون».

وعند ذكر الضحّاك بن حجرة المسبحي ـفي نفس الصفحةـ قال الدكتور: «لم أجده في الجرح والتعديل».

وكذلك في الصفحة ١٥٣ عند قول المصنّف: «قال ابن حبّان عن مجالد إنّه كان رديء الحفظ»، قال المحقّق في الهامش: «لم أهتد إلى هذا في الجرح والتعديل».

وهذا ناشئ عن عدم معرفة المحقّق بابن حبّان أو بمؤلف «الجرح والتعديل»! وما أشدّ تعجّبي من المحقّق فإنّه وبعد تصريح المصنّف باسم كتاب ابن حبّان فهو ـمع ذلكـ ينقل عن كتاب «الجرح والتعديل»، راجع الصفحة ١٦٧ تجد المصنّف ـابن طاووسـ يقول: «وأمّا حشرج بن نباتة فإنّ محمد بن حبّان صاحب كتاب (المجروحين) وهو لنا عدوّ قال ما صورته...».

• ومع ذلك ترى المحقّق الدكتور السامرّائي يقول معلّقاً على كتاب «المجروحين» في الهامش بقوله: «أراد الجرح والتعديل»!!! والفرق شاسع بين

«المجروحين» وبين «الجرح والتعديل».

وهكذا، كلّما ذكر المصنّف ابن حبّان فإنّ المحقّق يراجع كتاب «الجرح والتعديل» للرازي، ثم يكتب في الهامش أنّه لم يهتد إليه، أُنظر الهوامش في الصفحات ١٦٧ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥.

وللتدليل على ذلك فمثلاً العبارة الأُولى التي ذكرناها آنفاً، أعني قول المصنّف في الصفحة ١٢٤: «وأمّا ما يتعلّق بالضحّاك فقد ذكر ابن حبّان ثلاثة بهذا الاسم...» فهي موجودة في كتاب المجروحين ٣٧٥/١، والضحّاك الثاني هو الضحّاك بن زيد الأهوازي لا (الأهوار)؛ والثالث هو الضحّاك بن حجوة المنبجي لا (الضحّاك بن حجرة المسبحي) فراجع.

٢٤ـ قال المحقّق في الصفحة ١١٤ عند قول المصنف: «ويقول بعد كلام: هذه صدقة واجبة بتلة (كذا)».

أقول: ما أعرف محل (كذا) هنا وكلمة «بتلة» صحيحة، قال ابن منظور في لسان العرب (بتل): البتل: القطع،بتله يبتله بتلاً وبتلة فانبتل وتبتّل: أبانه من غيره، ومنه قولهم: طلّقها بتّة بتلة ـإلى أن قال:ـ ومنه صدقة بتلة أي منقطعة عن صاحبها كبتّة أي قطعها من ماله.

وأنا أعجب من الدكتور السامرّائي كيف يركب شططاً في مثل هذه الموارد، والمفروض أنّه ذو باع طويل في اللغة العربية التي تخصّص بها، ومن هنا ظهر لي صحّة ما ادّعاه بعض الأصدقاء من أنّ أحد المحقّقين قد أحصى على الدكتور السامرّائي أكثر من سبعمائة غلطة في تحقيقه لكتاب «العين» الذي هو كتاب لغة كما هو معروف!

٢٥ـ قال المصنّف في الصفحة ١٦٥: «روى محمد بن جرير وهو إمامي من طريق الواقدي...».

قال الدكتور المحقّق في الهامش: «هو محمد بن جرير الطبري، المؤرّخ المفسّر الإمام، المتوفى سنة ٣١٠، أُنظر: إرشاد الأريب ٤٢٣/٦، وتذكرة الحفّاظ

٣٥١/٢» أقول [والكلام للمحقّق السامرائي]: ولا يمكن أن يكون الطبري إمامياً فذلك أمر معروف، ويبدو لي أنّ كلمة (إمامي) في النصّ تصحيف لكلمة (إمام) وعلى هذا فلابُدّ أن يكون النصّ نحواً من: (وهو الإمام) أو النصّ: (روى محمد ابن جرير الإمام)...».

مهلاً مهلاً يادكتور! ما كلّ أحمر تفّاحاً...فليس كل طبري ما ذكرت، ثمّ إنّ احتمال التصحيف وطروق باب الاجتهاد والتأويل يأتي بعد التأكّد من وقوع اشتباه أو سهو من قلم الناسخ في المتن وليس هو ممّا نحن فيه...

إذ أنّ محمد بن جرير الطبري هو اسم لشخصين، أحدهما عامّي والآخر شيعي إمامي، وقد عاشا في زمن واحد وسمّيا بهذا الاسم ولقّبا بالطبري وكنيتهما أبو جعفر، لكنّ العامّي هو محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري وقد ولد سنة ٢٢٤ ومات سنة ٣١٠هـ، والشيعي الإمامي هو محمد بن جرير بن رستم الطبري، وقد ذكره ابن النديم في الفهرست في الصفحة ٥٩ عند ذكره للكتب المؤلّفة في غريب القرآن.

وذكرهما الشيخ الطوسي في فهرسته، طبعة النجف؛ العامّي في الصفحة ١٥٠ والإمامي في الصفحة ١٥٨.

وقد ذكر النجاشي في رجاله، الصفحة ٣٧٦ ـ طبعة مؤسسة النشر الإسلامي ـ الطبري الإمامي بقوله: «محمد بن جرير بن رستم الطبري الآملي أبو جعفر، جليل من أصحابنا، كثير العلم، حسن الكلام، ثقة في الحديث، له كتاب: المسترشد في الإمامة».

وهناك محمد بن جرير الطبري ثالثٌ، وهو صاحب كتاب «دلائل الإمامة» وهو إمامي أيضاً، ويعبّر عنه بالصغير في مقابل الطبري الإمامي الأول، راجع الذريعة ٢٤١/٨ و٩/٢١ و٣٤٩/٢٤.

فظهر ممّا مرّ فساد قول المحقّق السامرّائي: «لا يمكن أن يكون الطبري إمامياً».

وكل ما في الأمر أنّ المصنّف ينقل عن الواقدي بواسطة الطبري الإمامي لا العامّي صاحب التاريخ والتفسير المعروف.

٢٦ـ وكذلك أعلن عن عدم اهتدائه لترجمة أبي البقاء هبة الله بن ناصر ابن الحسين بن نصير عندما نقل عنه ابن طاووس في الصفحة ٧٣.

أقول: والمذكور ترجم له الميرزا عبدالله الافندي في رياض العلماء ٣١٢/٥، وذكره تارة بعنوان: هبة الله بن ناصر بن الحسين بن نصر، وتارة بعنوان: هبة الله بن ناصر بن نصير، وقال عنه: إنّه من علماء الأصحاب وفي درجة الشيخ الطوسي وقبيله، يروي عن جماعة ذكرهم كما أنّه يروي عنه آخرون منهم الحسين بن محمد بن طحال في شهر ربيع الأول سنة ٤٨٨ هـ نقلاً عن كتاب المزار الكبير لمحمد بن جعفر المشهدي، هذا وإنّ الميرزا الأفندي لم يذكر تاريخ ولادته ولا وفاته.

وكذلك ذكره العلّامة الضليع آغا بزرك الطهراني في الصفحة ٢٠٤ من «النابس في القرن الخامس» ووصفه بالرئيس الأجلّ، فلاحظ.

٢٧ـ قال المصنّف ـ الصفحة ١٤٧ ـ: «وقد روى جماعة عن أنس منهم سعيد ابن المسيّب وعبدالله بن عمير...».

قال المحقّق في الهامش مشيراً إلى عبدالله بن عمير: «وجدت أربعة بهذا الاسم ليس بينهم من روى عن أنس...».

أقول: إنّ الدكتور المحقّق لم يمعن النظر في المخطوطة فصحّف عبدالملك بن عمير إلى عبدالله بن عمير!! وعبدالملك بن عمير ممّن روى عن أنس.

٢٨ـ قال المصنّف في الصفحة ١٤٢ ناقلاً عن مسند أحمد بن حنبل: «وبإسناده عن أبي الطفيل عن أبي سريحة ـ أو زيد بن أرقم ـ عن شعبة، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه».

وكتب المحقّق في الهامش: «في (ط) ـ بعد شعبة ـ كلمة (الناسي)» ثمّ وضع علامة التعجّب بعده.

أقول: جزى الله المحقّق خيراً أن أشار إلى كلمة «الناسي» في الهامش ولم يحذفها كما هو ديدنه في ما يراه غلطاً وإنْ كان صحيحاً في الواقع!

وليس المقام من المسائل العويصة التي تزلّ القدم فيها، فإنّ «شعبة» كان ناسياً ممّن نقل هل هو أبو سريحة أز زيد بن أرقم، وقد وردت كلمة «الناسي» في سند هذا الحديث في عدّة مصادر لامجال لذكرها هنا في هذا المختصر وهي موجودة في مظانّها.

٢٩ـ وقال المحقّق في هامش الصفحة ١٢٩ بأنّه لم يهتد إلى ترجمة يحيى بن البطريق.

إنّ المحقّق كأنّما آلىٰ على نفسه أن لا يبحث عن ترجمة أي شيعي، ولا يبذل في سبيل ذلك أدنى جهد ولو كان هذا الشيعي من أشهر مشاهير عصره، فبمجرد ورود اسمه يذكر المحقّق أنّه لم يهتد إلى ترجمته، ولعلّه يراجع مصدراً واحداً كأعلام الزركلي فيعلن عدم اهتدائه لترجمة الشخص، فكأنّما كتاب أعلام الزركلي هو الأول وهو الآخر في كتب التراجم، وليت شعري هل يعلّم الدكتور السامرّائي تلامذته في الجامعة على هذه الطريقة من التحقيق وعلى هذا النحو من التتبّع ـإن صحّت التسميةـ فإنْ كان كذلك ـوهو كذلكـ فأقول: قرّت عين جامعة بغداد بتلامذتها وخرّيجيها الّذين سيصبحون رجال العلم في العراق وأساتذة جامعاتها ومجامعها العلمية.

أعود فأقول: إنّ يحيى بن البطريق هو من مشاهير علماء الإمامية وعظمائها، وهو صاحب كتاب «عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار» المطبوع عدّة مرّات وكثيراً ما ينقل عنه المصنّف ـابن طاووسـ ويرمز إلى الكتاب بحرف «ع» والذي جهله المحقّق السامرائي كما مرّت الإشارة إليه.

وقد ترجم لابن البطريق كثيرون من أرباب التراجم والرجال، وأنا أُشير إلى ماقاله بعض أرباب التراجم بشأن المترجَم باختصار.

• قال الميرزا عبدالله الأفندي في رياض العلماء ٥/٣٥٨: «الشيخ الأجلّ

شمس الدين أبوالحسين يحيى بن البطريق الحلّي الأسدي، المتكلّم الفاضل، العالم المحدّث الجليل، المعروف بابن البطريق، صاحب كتاب العمدة وغيره من الكتب العديدة في المناقب، وقد رأيت في بعض المواضع في مدحه هكذا: الإمام الأجلّ شمس الدين جمال الإسلام، العالم الفقيه، نجم الإسلام، تاج الأنام، مفتي آل الرسول».

وقال عنه الحرّ العاملي في أمل الآمل ٤٥/٢: «الشيخ أبوالحسين يحيى بن الحسن بن الحسين بن علي بن محمد بن البطريق الحلّي، كان عالماً فاضلاً، محدّثاً محقّقاً، ثقة صدوقاً» ثمّ ذكر كتبه...

وقال عنه البحّاثة القدير آغا بزرك الطهراني في مصفّى المقال، صفحة ٥٠٢: «الشيخ شمس الدين أبو الحسين يحيى بن الحسن بن الحسين بن علي بن محمد، الراوي عن محمد بن علي بن شهرآشوب في سنة ٥٧٥ هـ، وقد أرّخ في (كشف الحجب) وفاته سنة ٦٠٠ عن سبع وسبعين سنة، وهو صاحب كتاب العمدة المعروف بعمدة ابن البطريق، وله (رجال الشيعة) الذي نقل عنه ابن حجر في (لسان الميزان) الذي كتبه في مازاد على (ميزان الاعتدال) للذهبي».

وقد ترجم له آخرون من الخاصة والعامة لا نطيل بذكر أسمائهم.

وختاماً، هذه بعض الملاحظات قد سجّلتها على تحقيق هذا الكتاب الجليل وتركت البعض الآخر خوفاً من الإطناب المملّ، وما قصدي بذلك سوى الحثّ على الاعتناء بالتراث الإسلامي العظيم الذي خلّفه لنا سلفنا وقد بذلوا فيه أقصى ما يمكنهم من الجهد والعناء، وقد وصل بأيدينا فلا ينبغي لنا إلّا بذل الجهود المخلصة من دون تعصّب أو تساهل لإيصاله إلى أيدي القرّاء كما هو، وبذلك نكون أُمناء في أداء رسالتنا ولنا من الأجيال الحاضرة والآتية الشكر والامتنان ومن الله الأجر والثواب، والله من وراء القصد.

السيد علي العدناني الغريفي